OIC/ACM-2018/J&K/REP

ANNEXE - VII

تقرير اجتماع مجموعة الاتصال بشأن جامو وكشمير

المنعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نيويورك، 26 سبتمبر 2018

تقرير اجتماع مجموعة الاتصال بشأن جامو وكشمير

المنعقد على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نيويورك، 26 سبتمبر 2018

اجتمع وزراء خارجية مجموعة الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن جامو وكشمير على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي، بنيويورك يوم الأربعاء 26 سبتمبر 2018، برئاسة معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وتضم مجموعة الاتصال دول باكستان وأذربيجان والنيجر والمملكة العربية السعودية وتركيا.

وقد أعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء الوضع الخطير لحقوق الإنسان في أراضي جامو وكشمير المحتلة من الهند، وهو وضعٌ يُتَنَكَّرُ فيه للعدالة وتُنتهك جميع قواعد القانون والسلوك الأخلاقي، حيث أدت الأعمال الوحشية الهندية إلى وفاة أكثر من 100 ألف مدني بينهم نساءٌ وأطفال.

وأكد الاجتماع أن الأمة الإسلامية تتضامن تضامناً كلياً مع الشعب الكشميري في محنته، في ضوء ما جاء به التقرير الأخير الصادر في 14 يونيو 2018 عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. حيث استعرض التقرير بالتفصيل ما اقترفه الاحتلال الهندي من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك "الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام سُبل الوصول إلى العدالة"، ناهيك عن سن قوانين خاصة مثل قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة وقانون الأمن العام. كما أن الخروقات الهندية تشمل "عرقلة السير العادي للقانون وإعاقة المساءلة وحرمان ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من حقهم في الانتصاف".

على أن الاجتماع يرى أن التقرير لم يأت جديد، مشيراً إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية للكشميريين على أيدي الاحتلال الهندي مُوثَّقةٌ بشكل جيد ومعلومةٌ لدى وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. فالسلطات الهندية تستخدم بنادق هوائية، فتقتل من تقتل من المتظاهرين الكشمير المسالمين وتتسبب لآخرين في حالات تشوه جسدي. وهذه البنادق التي تَستخدمها قوات الأمن الهندية مُجهَّزةٌ بحيث تتسبب في إفقاد المحتجين أبصارَهم، وقد أُصيب بالعمى من جراء ذلك عدد لا يُحصى منهم فيما بات يُوصف بأنه "أول عمليةِ تَعْمِيَةٍ جماعيةٍ" في تاريخ الإنسانية.

ورحَّب الاجتماع بتوصية المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإنشاء لجنة للتحقيق يُعهَد إليها بإجراء تحقيق دولي شامل ومستقل في مزاعم ارتكاب انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان في

الجزء الذي تحتله الهند من إقليم جامو وكشمير، حيث سيمثل ذلك خطوة أولى ضرورية لمواجهة شُيوع ثقافة الإفلات من العقاب على الانتهاكات المقترفة في الشطر المحتل من هذا الإقليم.

ورحَّب الاجتماع أيضاً بالكلمة الافتتاحية للمفوض السامي لحقوق الإنسان خلال الدورة الـ 39 لمجلس حقوق الإنسان، والتي شدد فيها على أن "شعب كشمير يملك الحقوق نفسها في العدالة والكرامة مثل جميع سكان الأرض". فيجب لهذه الحقوق أن تُصان.

وأكد الاجتماع أنه بَلَغَ الوضعُ في أراضي جامو وكشمير المحتلة من الهند درجةً من الخطورة تستدعي اعتماد آليةٍ متابعةٍ فعالةٍ، كما طلب إلى مكتب المفوض السامي إصدار تقارير متابعةٍ دوريةٍ في الموضوع.

وقد جدَّد المشاركون في الاجتماع على إيمانهم الراسخ بأنه لا يمكن بالقمع والوسائل الوحشية السيطرة على الشعوب التواقة للحرية والكرامة، وأنه لا يمكن قهر عزم الكشميريين الثابت على التمتع بحقهم في تقرير مصيرهم. ويؤكد الاجتماع على أن التوصل إلى تسوية عادلة للنزاع في كشمير، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، شرطٌ لا بد منه لإحلال السلام بشكل دائم في منطقة جنوب آسيا.

وقد أثنى الاجتماع على الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي، لما توليه من أولوية في جدول أعمالها لخدمة القضية المشروعة للكشميريين.

كما شكر الاجتماع الأمين العام على جهوده الدؤوبة لتسخير العمل الإسلامي المشترك لدعم الشعب الكشميري. وفي هذا الصدد، وافق الاجتماع على ضرورة وضع خارطة طريق لتنسيق هذه الجهود على الوجه الأكمل.

وقد ألقى ممثلون عن الشعب الكشميري كلماتهم في أثناء الاجتماع، كما سلم الوفد الكشميري إعلانا مرفق للتقرير حول الصراع في جامو وكشمير.

ويُعرض هذا التقرير على أنظار الاجتماع التنسيقي السنوي.